أكدت ضرورة إقرار قانون الجامعات الحكومية لمعالجة المشكلة

العنجري: ليس مقبولاً أن تعاني الكويت من أزمة قبول في الجامعة

أكدت مرشحة الدائرة الـ 3 نبيلة العنجري أن التعليم قضية أمن قومي وقاطرة إلى التنمية الشاملة، وأحد أبرز وسائل استشراف المستقبل، لذلك تتسابق الدول على تطويره كاستثمار بشري يرتقي بالفرد والمجتمع، ويهيئ الطريق السليم للتقدم في ظل نظام العولمة، لافتة إلى أن تطوير التعليم يأتي كخطوة أولى وأساس لأي مسيرة تنموية.

وأشارت العنجري إلى أن تطوير التعليم لن يتحقق إلا بإرادة شعبية ومشاركة مجتمعية فاعلة تكون إضافة مميزة للجهود الحكومية وصولا للأهداف المرجوة في ظل التغيرات المتسارعة لمجتمع المعرفة الذي يعتمد على التكنولوجيا فائقة السرعة وعالم يقاس تقدمه بما يملك من معارف وعلوم.

وشددت على أهمية إصلاح منظومة المناهج التعليمية في الكويت في ضوء الاتجاهات العالمية وبالتوازي مع تطبيق المعايير القومية وتعظيم الاستفادة من الخبرات الدولية العالمية، مطالبة بضرورة مراجعة مدى ملاءمة المناهج لاتجاهات الدولة في بناء الشخصية الكويتية وفق معايير المواطنة الصالحة التي تجعل من الوطن مظلة كبرى وبديلا فاعلا عن الكيانات الفئوية مثل القبيلة أو المذهب أو العائلة لتكون سبيلا واضحا ونهجا لا بديل عنه لتلافي أخطاء الماضي التي أثرت سلبا على نسيجنا الوطني.

نبيلة العنجري

ودعت إلى ضرورة إصلاح النظام الجامعي بداية من الإسراع بافتتاح جامعات جديدة تستوعب الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي بما يحل المشكلة السنوية المزمنة للقبول والتي تضيع حق الكثير من أبنائنا في التعليم الجامعي، مشددة على أن ثاني خطوات الإصلاح يتمثل في فتح التخصصات التي تتماشى مع حاجة سوق العمل مما سيقضي على مشكلة البطالة بين المواطنين الكويتيين.

وقالت العنجري إنه ليس مقبولا أن تعاني الكويت من أزمة قبول أبنائها في الجامعة في ظل ما تتمتع به من وفرة مالية، مشددة على ضرورة أن تضع الحكومة الحلول الجذرية لهذه المشكلة والإسراع في إنجاز جامعة صباح السالم لتكون داعما قويا لجامعة الكويت ومراعاة أحدث النظم العالمية في تأثيثها لتكون رافدا مميزا في استيعاب الطلاب في التخصصات العلمية والأدبية المختلفة بما يناسب إمكاناتهم ويرضي طموحاتهم ويمد سوق العمل بخريجين مميزين قادرين على الارتقاء بالكويت وبناء مستقبلها وإعادتها درة للخليج.

ولفتت العنجري إلى ما يعانيه كثير من أبنائنا الطلبة من الوقوع فريسة لجامعات وهمية وتعرض آخرين لرفض اعتماد شهاداتهم أو التخرج في جامعات ذات مستويات متدنية رغم ما يتكبدونه وتتكبده الدولة من مبالغ طائلة على تعليمهم، مؤكدة أن كل ذلك يجب أن يكون دافعا لتطوير نظامنا التعليمي والجامعي لنخرج علماء في مختلف التخصصات يرفعون اسم الكويت عاليا وينهضون بها إلى مصاف الدول المتقدمة ويخدمون مجتمعهم وشعبهم ويتحملون مسؤولية التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بأسلوب علمي حكيم يضمن لوطننا التقدم والازدهار.

وختمت العنجري تصريحها بالتأكيد على ضرورة تعاون المجلس المقبل مع الحكومة لإقرار قانون الجامعات الحكومية، ليتكفل بمعالجة جميع القضايا المتعلقة بالتعليم الجامعي ويفتح الباب أمام إنشاء أكثر من جامعة مع مراعاة احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم الثانوي.

بعد ثبوت استحقاق نحو 34 ألفا منهم للتجنيس

صالح عاشور: أول قضية على الحكومة حسمها منح المستحقين من «البدون» الجنسية وإنهاء معاناتهم

قال النائب صالح عاشور ان أول ملف ينبغي على الحكومة حسمه هو ملف غير محددي الجنسية بعدما ثبت لها استحقاق نحو 34 ألفا من هذه الفئة للجنسية الكويتية.

مشيرا الى ان هذه الفئة سئمت من إبر التخدير والوعود الحكومية دون ان يكون لها جدية على أرض الواقع، مؤكدا ان القضية تحتاج لقرار سياسي لأن هذه القضية أكبر من الحكومة التي لاتزال تدور في أفق تصريحاتها الإعلامية.

صالح عاشور

وأكد عاشور في تصريح صحافي ان مجلس الأمة منذ سنوات عديدة يقوم بتشريع القوانين الداعية لتجنيس عدد 2000 منهم كل عام ولكن الحكومة لا تلتزم بتجنيس هذا العدد ولا تقوم بتنفيذ القوانين.

كما عهدناها إلا بوسائل الضغط، وبعد ان تدخل في دوامة الاعتصام والإضرابات كما حصل مؤخرا في موضوع الكوادر المالية لبعض الجهات الحكومية، مشددا على ان هذه الفئة منها نسبة كبيرة تستحق الجنسية الكويتية وفئة أخرى يجب منحها جميع الحقوق الإنسانية الأخرى، مشيرا الى ان هذه القضية يجب ان يتم حلها فورا وألا أن يأتينا الحل من الخارج رغما عن الحكومة لاسيما ان هذا الملف مرتبط دوليا بحقوق الإنسان، كما ان الحكومة وفق تصريح رئيس الجهاز المركزي تأكد لها استحقاق فئة كبيرة منها، وعليه لماذا المماطلة في منحهم الجنسية واعطائهم حقوقهم؟

وأكد عاشور انه يقف مع هذه الفئة وشرائحها المختلفة قلبا وقالبا وانه سيسعى لإنصافهم وإلزام الحكومة بحسم ملفات جميع المستحقين للجنسية وممن يدخلون في فئة أبناء الأرامل والمطلقات والذين لا يخضعون للجهاز المركزي لغير محددي الجنسية، مستغربا عدم منحهم الجنسية حتى الآن، بالإضافة الى منح الفئات الأخرى حقوقهم المدنية والإنسانية كاملة.

أعلن عن افتتاح مقره في القادسية بعد غد الثلاثاء بندوة تحت عنوان «ستشرق»

المطر: تفشي مرض السحايا أمر كارثي ويجب محاسبة الحكومة لعدم جهوزيتها

قال مرشح الدائرة الثانية د.حمد المطر ان الكويت لن تشرق الا بمعالجة الكثير من القضايا التي تمس المواطن الكويتي وحقوقه المشروعة في تعليم متميز وعلاج آدمي في مستشفيات ومستوصفات البلاد وغيرها من القضايا الاخرى، مشددا على ان القضية الصحية تأتي على رأس أولويات برنامجه الانتخابي.

وأعلن المطر عن افتتاح مقره الانتخابي بعد غد الثلاثاء 10 الجاري بالقادسية قطعة 3 وذلك بندوة تحت عنوان «ستشرق»، مؤكدا انه لا يعقل ان تعيش الكويت منذ الستينيات الى اليوم دون مستشفيات مركزية جديدة، مشيرا الى ان القطاع الصحي في الكويت وصل لاقصى درجات الاهمال والفشل في استقبال المرضى وعلاجهم وهو ما دفع الكثير من ابناء الكويت الى طلب العلاج بالخارج وما صاحبه من تفشي للواسطة والفساد الاداري وضياع حقوق المرضى الحقيقيين.

د.حمد المطر

ولفت الى ان اعتماد الحكومة على مستشفيات الصباح والاميري والفروانية ومبارك الكبير والعدان فقط كمناطق صحية هو امر كارثي في بلد يفوق عدد سكانه من المواطنين والوافدين اكثر من 3,5 ملايين نسمة ومن غير المنطقي ان يخدم كل مستشفى من تلك المستشفيات الخمس ما يقارب 700 الف نسمة.

واشار الى تفشي مرض السحايا بين ليلة وضحاها في منطقة الفروانية وعجز وزارة الصحة عن توفير التطعيمات اللازمة هو امر كارثي ولا يحتمل الا محاسبة الحكومة عن عدم جهوزيتها للتعامل مع أي امر طارئ، متسائلا: ماذا ستفعل الحكومة اذا حدث - لا قدر الله - أي طارئ في الخليج وما مدى جهوزيتها لذلك؟!

واشار الى ان الحكومة ارتكنت منذ سنوات الى تبرع اهل الخبرة في المجال الطبي وهو امر محمود لكن لا يعقل ان تقف الحكومة مكتوفة الايدي ولا تبادر الى بناء أي مستشفيات مركزية جديدة وهو ما جعل المواطن الكويتي ينتظر لعدة اشهر وربما لعام كامل كي يحصل على حقه في اجراء عملية جراحية في احد المستشفيات الحكومية.

ودعا د.المطر الحكومة الى البدء في بناء 5 مستشفيات صحية مركزية جديدة في الاحمدي والجهراء وتخصيص مستشفيات خاصة بالاخوة الوافدين لكي يخف الضغط على المستشفيات الحكومية للمواطنين ويستطيع المواطن الحصول على حقه الادمي في خدمة طبية متميزة في بلد يعد من اغنى بلاد العالم.

يذكر ان النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية د.جمعان الحربش سيشارك في حضور افتتاح مقر د.المطر الثلاثاء المقبل بمنطقة القادسية.

نظراً لسقوطها من حسابات واهتمامات الحكومات السابقة

عبدالله فهاد: أسلمة القوانين والشباب والتنمية مثلث النهضة لرؤيتنا الانتخابية

أعلن مرشح الدائرة الرابعة عبدالله فهاد انه انطلق في رؤيته الانتخابية من خلال 3 محاور رئيسية، تمثل مثلث النهضة المنشود، والمتمثلة في أسلمة القوانين والاهتمام بالشباب والتنمية، ويأتي في مقدمة هذه المحاور موضوع أسلمة القوانين والتشريعات، وذلك بما يتناسب مع طبيعة المرحلة المقبلة، وبما يحقق الأماني المنشودة والتي يتطلع إليها المواطنون الكويتيون على اختلاف توجهاتهم الوطنية ومشاربهم السياسية، ومبينا ان هناك مطالبات قديمة وحديثة في آن واحد برغبة هذا المجتمع المتدين في أسلمة القوانين الذي تنظم العلاقات فيما بين أفراده، وتدفع بهم نحو توحيد الجهود والاستفادة القصوى من ثرواته الطبيعية لتحقيق النهضة الحقيقية.

وأوضح ان هذا المشروع قد وضعت له خطط قبل ذلك للبدء في تنفيذه، إلا ان التيارات العلمانية كانت تسعى دائما لتعطيل هذا المشروع الإسلامي والوطني لتحقيق مآرب خاصة بها طوال تلك السنوات الماضية، والتي دفعت بالبلاد باتجاه تعطيل التنمية وإشغال الشعب بقضايا ثانوية جاء الفساد السياسي والمالي والإداري في مقدمتها حتى رأينا المواطنين قد ملوا هذه المشاهد وعقدوا العزم على ضرورة التحول باتجاه أسلمة القوانين باعتبار ان شريعتهم الإسلامية ملاذهم بالأمن الذي سيلجأون إليه دائما.

ودعا فهاد العنزي في حديثه جميع المؤسسات المعنية في قطاع الشباب الى ضرورة الاهتمام الجاد والحقيقي بهم، سواء كانت مؤسسات حكومية او مدنية او دينية، وعدم تكرار سيناريوهات الأعوام السابقة التي كانت تستهدف الشباب فقط من الجانب الإعلامي والتسويقي للسياسيين، مؤكدا ان حملته الانتخابية قد وضعت الشباب والاهتمام بهم ضمن الأولويات، والتي أعتقد انها أساس بناء نهضة الوطن واستقراره، خاصة ان عدد الشباب يمثل النسبة الأعلى بين أعداد المواطنين، ما يستدعي ان يتم رصد الجانب الأكبر من الاهتمامات ووضع الاستراتيجيات المشروعات المعنية لتلبية احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم، وكذلك ضرورة الأخذ في الاعتبار ان الشباب أصبحوا هم المحرك واللاعب الأساسي الآن في العملية السياسية القادمة، ما يستلزم ضرورة استيعاب طاقات هؤلاء الشباب وتوظيفها، وإلا كان الصدام الحتمي في المستقبل وهذا ما لا نرجوه أن يحدث.

كما أكد العنزي ان رؤيته الانتخابية وضع ضمن أولوياته ضرورة البدء في عملية التنمية المتوقفة بعد ان تفرغت الحكومات السابقة للتحايل على فشلها وسوء إدارتها، في حين ان بلدانا أخرى كانت قبل عهد ليس بالبعيد تمثل الكويت لها مركزا إشعاعيا وثقافيا وقبلة يقصدونها لينهلوا من معينها ويستفيدوا من خبراتها، متعجبا من تغير الحال بهذه السرعة وهذا الفارق الكبير بيننا وبينهم.

وتمنى العنزي في ختام حديثه على جميع القوى الوطنية والمؤسسات التعاون فيما بينها خلال المرحلة المقبلة، وان يتفرغ كل طرف من أطراف اللعبة السياسية الى القيام بدوره تجاه هذا الوطن، والترفع عن النزاعات الشخصية التي قد تهدد أمن هذا الوطن واستقراره، وتقف مانعا قويا أمام المستقبل وتحدياته.

معربا في الوقت ذاته عن أمله الكبير في ان مجلس الأمة المقبل سيفرز وجوها برلمانية جديدة، ستكون لاعبا أساسيا في تحديد الرؤية الجديدة للمستقبل الذي ينتظره الكويتيون جميعا بشغف واهتمام.

م.عبدالله فهاد

الفجي: المواطن ينظر إلى المجلس المقبل باعتباره مجلساً إصلاحياً

أكد مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الفجي ان المرحلة المقبلة دقيقة للغاية وتتطلب العمل الجاد والمثمر والتعاون من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال الفجي ان الشعب الكويتي ينتظر من السلطتين النهوض بالبلاد في جميع النواحي وهذا يتطلب تعاونا وتفاهما في كيفية إدارة العمل بالطرق السليمة والدستورية دون تنازل أي سلطة من السلطتين عن صلاحياتها، مشددا على أهمية طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة تمهد لانطلاق مرحلة بناء وعمل مشترك لإنجاز الكثير من الملفات العالقة.

وأوضح الفجي ان الشعب الكويتي يريد من المجلس والحكومة المقبلين الدخول في مرحلة بناء حقيقية يتلمس من خلالها المواطن نهجا جديدا لعمل السلطتين من خلال تنفيذ الخطط والمشاريع على أرض الواقع وترجمتها بالشكل الصحيح وألا تكون فقط حبرا على ورق.

ورأى الفجي ان الكثير من المواطنين يعقدون الآمال على المجلس القادم باعتباره مجلسا يرفع شعار الإصلاح والتنمية ويحافظ على الدستور والمكتسبات الدستورية.

عبدالله الفجي

العويد: تراجع مستوى الخدمات مقابل زيادة السكان أمر خطير

طالب مرشح الدائرة الرابعة مطلق العويد الحكومة بالعمل على وضع الحلول لكل المشاكل التي يعاني منها المواطن الكويتي في شتى المجالات التعليمية والصحية والاسكانية، خصوصا أن عدد السكان في ازدياد والخدمات كما هي لا زيادة ولا حلول من قبل الوزارات المعنية، فنحن لا نريد حلولا ترقيعية، بل حلولا جذرية تقوم على دراسة الوضع القائم من كل جوانبه، وذلك من خلال توفير الخدمات والمرافق التعليمية، ومنها: انشاء فرع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وإنشاء كلية جامعية في محافظة الجهراء فيها كل التخصصات العلمية للطلبة والطالبات. وذلك لتقليل الاعباء الملقاة على كاهل الطلاب والطالبات من الذهاب اليومي الى الكويت والعودة، وذلك لمنحهم فرصة أكبر للتحصيل الدراسي الجيد.

وأضاف: من الناحية الصحية، نهيب بوزارة الصحة الى إنشاء مستشفى خاص للولادة، فرغم وجود أقسام للولادة في مستشفى الجهراء، ولكن هذه الاقسام لا تفي باحتياجات كل المواطنات الكويتيات، وبعض المواطنات الكويتيات يعانين أشد المعاناة، ومن أجل ذلك يجب وقف هذه المعاناة الصحية وفتح مستشفى خاص للولادة لتسهيل عملية دخول وخروج المريضات بسهولة ويسر، وتوفير الجو الصحي الآمن لبناتنا وأمهاتنا في هذا المرفق الصحي المهم.

مطلق العويد

وحول القضية الاسكانية، قال: لاتزال في المقام الاول في تطوير الحياة الاجتماعية، وعندما يتم توفير السكن المناسب للمواطن تقل أعباء المعيشة الأخرى عليه، فإن الأراضي المخصصة للسكن متوافرة في دولتنا الحبيبة، ولكن يجب اتخاذ القرارات المهمة للإسراع في بناء هذه المدن السكنية لكي ينعم المواطن الكويتي برغد العيش في هذا البلد الطيب المعطاء.